رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٧٥

٢٣ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. بعد مرور ثلاثة أشهر: هل يخسر ترامب الحرب مع إيران؟ / REUTERS	٤
٢. التنافس المقبل على الممرات المائية في آسيا / FOREIGNAFFAIRS	٥
٣. تأثير حرب إيران على اقتصاد المملكة العربية السعودية / AGSI	٦
٤. اللغز النفطي في قلب حملة الضغط الأميركية على إيران / WSJ	٧
٥. القائد العسكري القوي في باكستان، عاصم منير، يعيد تشكيل البلاد/ LEMONDE	٨
٦. ليس الولايات المتحدة وحدها: ٥١ دولة سلّحت إسرائيل في حرب غزة/ ALJAZEERA	٩
٧. ماذا تقول الحكومة العراقية الجديدة؟/ ORSAM	١٠
٨. مراجعة الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الربع الأول من عام ٢٠٢٦/ MEI	١١
٩. المحكمة العراقية تنظر في أول دعوى ضد رئاسة الزيدي للوزراء/ AAWSAT	١٢
١٠. تأثير حرب إيران على المشاريع الكبرى للذكاء الاصطناعي في الخليج الفارسي/ MEI	١٣
١١. هل سيتبع رئيس الوزراء الجديد دبلوماسية العراق بصفته وسيطاً أم ناقلاً للرسائل؟ / AMWAJ	١٤
١٢. هل تصعّد الميليشيات العراقية المدعومة من إيران هجماتها ضد دول الخليج الفارسي؟/ ACLEDDATA	١٥
١٣. الحكومة الجديدة في العراق ومرحلة جديدة لحكومة إقليم كردستان؟/ WASHINGTON INSTITUTE	١٧
١٤. الحراك الدبلوماسي لشي بعد لقائه مع ترامب/ FOREIGNPOLICY	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

لا يمكن فهم تحوّلات الشرق الأوسط الراهنة من دون تجاوز السرديات الإخبارية اليومية والولوج إلى طبقات أعمق من التحليل النخبوي. فما جرى خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة في محيط حرب إيران، وأزمة هرمز، واقتصاد الخليج الفارسي، والحكومة الجديدة في العراق، والتنافس بين الصين والولايات المتحدة، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، لا يمثّل مجرّد مجموعة من الأحداث المتفرقة، بل يشير إلى دخول المنطقة مرحلة جديدة من تنافس القوة، والهشاشة البنيوية، والدبلوماسية القسرية. وتؤكد تحليلات مراكز الفكر ووسائل الإعلام الدولية المتخصصة نقطة مركزية مفادها أن الشرق الأوسط لم يعد مجرد ساحة لإنتاج الأزمات، بل بات المختبر الرئيسي للنظام العالمي المقبل. وفي هذا السياق، لا يعود مضيق هرمز مجرد ممر مائي، بل يتحوّل إلى رافعة قادرة على التأثير في سوق الطاقة، والتجارة العالمية، والتضخم، والسياسة الداخلية الأميركية، والنمو الاقتصادي في السعودية، والأمن الغذائي في آسيا، بل وحتى مستقبل الغاز الطبيعي المسال القطري. وقد أظهرت الهجمات بالطائرات المسيّرة، وزرع الألغام، وتعطيل حركة الملاحة، وتهديد البنى التحتية للطاقة، أن أدوات قليلة الكلفة نسبياً يمكن أن تنتج تداعيات باهظة الكلفة إلى حدّ استثنائي. وفي الوقت نفسه، تشهد النظرة السائدة إلى القوة الأميركية مراجعة متزايدة؛ فقد تظل واشنطن متفوقة عسكرياً بدرجة لافتة، غير أن السؤال الجوهري يتمثل في ما إذا كان هذا التفوق قادراً على التحول إلى نتيجة سياسية مستدامة. وتشير التحليلات إلى أن إيران، رغم تحملها ضغوطاً ثقيلة، لا تزال تمتلك أدوات استنزافية وإقليمية وجيو-اقتصادية. وهنا تحديداً تخرج الحرب من ميدان الهجوم والرد، لتتحول إلى ميدان الصبر، والرواية، والاقتصاد، والزمن.وليست دول الخليج الفارسي، في مواجهة هذا الوضع، مجرد متفرج. فالسعودية والإمارات وقطر والكويت منخرطة كلٌّ منها، على نحو مختلف، في تداعيات الحرب؛ فبعضها يمتلك قدرة أكبر على الصمود بفضل مسارات بديلة للتصدير، وبعضها الآخر محاصر بقيود الجغرافيا، فيما تواجه دول مثل قطر هشاشة طويلة الأمد في سوق الغاز الطبيعي المسال. وفي الوقت ذاته، باتت مشاريع المنطقة المستقبلية، من الذكاء الاصطناعي إلى مراكز البيانات، واقعة تحت ظل تهديدات عسكرية جديدة؛ غير أن هذه التهديدات لا تؤدي بالضرورة إلى التراجع، بل قد تفضي على الأرجح إلى مزيد من الطابع الأمني في مسار التنمية التكنولوجية داخل الخليج الفارسي. وفي هذا المشهد، يحتل العراق موقعاً خاصاً؛ فالحكومة الجديدة في بغداد هي في آن واحد نتاج توازنات داخلية هشة، ومعرّضة لضغوط إيران والولايات المتحدة والجماعات المسلحة والأكراد والسنة والفاعلين الخليجيين. يريد العراق أن يكون وسيطاً، غير أن دوره سيظل أقرب إلى نقل الرسائل ما دام غير قادر على فرض سيطرة أكمل على الفاعلين المسلحين داخل أراضيه. ومع ذلك، فإن هذا الدور الرسائلي نفسه يكتسب أهمية استراتيجية في منطقة تآكلت فيها قنوات الثقة. ويسعى هذا النص إلى استخراج صورة متماسكة من هذه السرديات المتفرقة لمنطق التحولات: منطق منطقة تتشابك فيها الطاقة، والأمن، والتكنولوجيا، والقانون الدولي، وبناء الدولة، وتنافس القوى الكبرى. ومن خلال قراءة التحليل الكامل، يدرك القارئ لماذا لا تكون حرب إيران مجرد حرب تخص إيران، ولماذا لا يكون هرمز مجرد مضيق، ولماذا لا تكون حكومة العراق مجرد حكومة جديدة، ولماذا لم يعد مستقبل الخليج الفارسي مرتبطاً بالنفط وحده، بل بالبيانات، والكهرباء، والطائرات المسيّرة، والمسارات البديلة، والقدرة على صناعة الرواية السياسية.

REUTERS

بعد مرور ثلاثة أشهر: هل يخسر ترامب الحرب مع إيران؟

بعد ثلاثة أشهر من بدء الهجوم الأميركي على إيران، لم تعد المسألة الأساسية تقتصر على النجاحات العسكرية التكتيكية، بل بات السؤال يتمحور حول ما إذا كانت هذه الإنجازات قد تحوّلت إلى انتصار جيوسياسي قابل للدفاع عنه أم لا. فرغم أن القوات الأميركية أظهرت تفوقاً في كثير من المواجهات العسكرية، فإن سيطرة إيران على مضيق هرمز، ورفض طهران التراجع في الملف النووي، وبقاء البنية الحاكمة للجمهورية الإسلامية قائمة، كلها عوامل أضعفت بشدة رواية الانتصار الكامل. ويتمثل جوهر الأزمة في الفجوة بين النصر العسكري والنتيجة السياسية؛ إذ أظهرت إيران، من خلال إغلاق مضيق هرمز أو فرض سيطرة فعالة عليه، أنها قادرة على التأثير في نحو خُمس إمدادات النفط والغاز العالمية. وهذا ما جعل واشنطن وحلفاءها العرب في الخليج الفارسي، رغم توجيه ضربات عسكرية واقتصادية إلى إيران، في موقع أكثر هشاشة. ومن هذا المنظور، استطاعت طهران، حتى بعد تحمل خسائر جسيمة، أن تُبرز رافعتها الاستراتيجية بصورة أوضح. وقد شملت الأهداف المعلنة للولايات المتحدة منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وإزالة قدرة طهران على تهديد

المنطقة، ووقف دعمها للجماعات المسلحة المتحالفة معها، بل وحتى المساعدة في تغيير النظام؛ غير أن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق بصورة واضحة. فمخزونات اليورانيوم عالي التخصيب، التي دُفنت عقب الضربات الجوية الأميركية والإسرائيلية في يونيو من العام الماضي، لا تزال تُقيَّم على أنها قابلة للاستخراج والمعالجة لاستخدامات تسليحية. إضافة إلى ذلك، تطالب طهران بالاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، وقررت، وفقاً للتقارير، عدم نقل اليورانيوم القريب من مستوى الاستخدام العسكري إلى الخارج. وعلى المستوى العسكري، دمّرت الموجة الأولى من الضربات الجوية الأميركية جزءاً مهماً من مخزون إيران من الصواريخ البالستية، وأغرقت قسماً من أسطولها البحري، وأطاحت بعدد من كبار قادتها. غير أن رد إيران عبر إغلاق مضيق هرمز، والتسبب في ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، ومهاجمة إسرائيل، واستهداف دول الخليج الفارسي، أظهر أن قدرتها على الردع والرد غير المتكافئ لم تُقضَ عليها. وحتى حصار الموانئ الإيرانية لم ينجح في إرغام طهران على قبول مطالب واشنطن. وفي الداخل الأميركي، ازدادت الضغوط على الإدارة بفعل ارتفاع أسعار البنزين، وتراجع شعبية الرئيس، واقتراب انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر، ما قيّد هامش المناورة أمام واشنطن. وبعد أكثر من ستة أسابيع من وقف إطلاق النار، تتأرجح الخيارات المطروحة بين قبول اتفاق ناقص للخروج من الأزمة، أو التصعيد العسكري وتحمل خطر إطالة أمد الحرب، مع طرح احتمال تنفيذ ضربات محدودة لكنها ثقيلة لإظهار «النصر النهائي». وفي المقابل، يرى المدافعون عن السياسة الأميركية أن الضربات التي ألحقت بالقدرات العسكرية الإيرانية تمثل بحد ذاتها نجاحاً استراتيجياً، كما أن الحرب قرّبت بعض دول الخليج الفارسي من واشنطن وأبعدتها عن الصين. لكن المنتقدين يؤكدون أن الحرب التي كان يُفترض أن تكون قصيرة وحاسمة تحولت الآن إلى استنزاف استراتيجي، بل قد تدفع إيران إلى تكثيف جهودها النووية على غرار النموذج الكوري الشمالي. أما التداعيات الأوسع فهي لافتة أيضاً؛ إذ تراجعت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين الذين لم يُستشاروا في هذه الحرب، فيما استفادت الصين وروسيا من دروس محدودية الجيش الأميركي في مواجهة الحرب غير المتكافئة الإيرانية. وقد تكون النتيجة النهائية لا عودة إلى الوضع السابق، بل تراجعاً جدياً في مصداقية الولايات المتحدة ومكانتها الاستراتيجية.

https://www.reuters.com/ar/world/ZYQRR٦QSJBPHHMSMIXM٣WGT

FOREIGNAFFAIRS

التنافس المقبل على الممرات المائية في آسيا

تُظهر أزمة مضيق هرمز الأخيرة أن إغلاق الممرات المائية الاستراتيجية أو تعطيلها لم يعد أداة حصرية بيد القوى الكبرى؛ فالفواعل الأضعف تستطيع، بالاعتماد على تقنيات منخفضة الكلفة نسبياً، بما في ذلك أنظمة المراقبة الساحلية، والصواريخ المضادة للسفن المنتشرة على السواحل، والطائرات المسيّرة، والزوارق غير المأهولة، والألغام البحرية، أن تفرض أكلافاً باهظة على خصوم أقوى منها. ففي أواخر فبراير، عطّلت القوات الإيرانية صادرات النفط في الشرق الأوسط ورفعت أسعار الطاقة عبر التهديد بإحراق السفن العابرة، واستهداف السفن بالطائرات المسيّرة والصواريخ المضادة للسفن، وزرع الألغام. ويكمن الفارق بين الوضع الراهن وأزمتي عام ١٩٥١ و«حرب الناقلات» عام ١٩٨٤ في أن مضيق هرمز ظل آنذاك قابلاً للاستخدام، أما اليوم فإن مجرد التهديد بالإغلاق يكفي لرفع تكاليف التأمين، وتغيير مسارات الملاحة، وزعزعة أسواق السلع. وتتجاوز أهمية هذا التحول هرمز بكثير بالنسبة إلى آسيا؛ فالممرات المائية الآسيوية ليست مجرد مسارات للطاقة، بل شرايين للتجارة العالمية وسلاسل إمداد أشباه

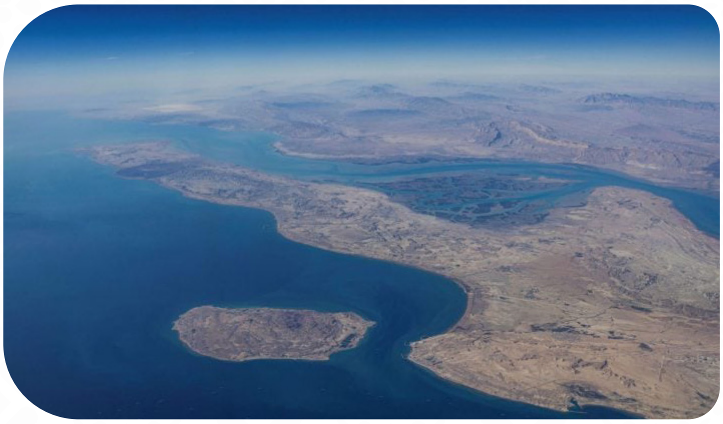

الموصلات. ويبلغ عرض مضيق ملقا في أضيق نقطة ١٫٥ ميل بحري فقط، لكنه يشهد مرور ما يصل إلى ٤٠ في المئة من التجارة العالمية و٨٥ في المئة من واردات الطاقة الصينية. وإغلاقه سيجبر السفن على العبور عبر الممرات الإندونيسية أو الطرق الأطول حول أستراليا، بما يزيد الوقت والكلفة والمخاطر. وهذه الهشاشة، التي وُصفت عام ٢٠٠٣ باسم «معضلة ملقا»، ستدفع بكين على الأرجح إلى تطوير خطوط أنابيب عبر ميانمار وروسيا وآسيا الوسطى، وتوسيع الوصول إلى موانئ المحيط الهندي والمسارات القطبية. ومن المنظور القانوني، تكشف أزمة هرمز تآكل القواعد الدولية؛ ففي المضائق التي يبلغ عرضها ٢٤ ميلاً بحرياً أو أقل، مثل هرمز البالغ عرضه ٢١ ميلاً بحرياً، يضمن مبدأ «العبور العابر» حق الملاحة والتحليق الحر. ورغم أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية قانون البحار، فإنها تعدّ عادة مبادئها الأساسية جزءاً من العرف الدولي. أما فرض رسوم إلزامية، أو تهديد السفن المحايدة، أو حظر العبور بصورة شاملة، فلا ينسجم مع هذه القواعد ولا مع قانون النزاعات البحرية، وإن كان الأمر العملياتي الأميركي اللاحق قد أصبح أضيق نطاقاً، مستهدفاً فقط السفن الداخلة إلى الموانئ الإيرانية والخارجة منها، ليكون أكثر قابلية للدفاع عنه قانونياً. وفي مضيق تايوان، يبدو الخطر أوسع نطاقاً؛ إذ يمر عبره نحو ٢٠ في المئة من التجارة البحرية العالمية، بينما تُعد تايوان المنتج الرئيسي لأشباه الموصلات المتقدمة. ومن شأن حصار هذا المضيق أن يوقف واردات تايوان من الطاقة والمواد الخام وصادراتها من الرقائق، وأن يشل صناعات التكنولوجيا والإنتاج الدفاعي عالمياً. وقد قُدّر أن أزمة كهذه قد تطيح بـ٥/٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ورغم أن عرض مضيق تايوان في أضيق نقطة يبلغ نحو ٧٠ ميلاً بحرياً، فإن المبدأ الاستراتيجي مشابه: لقد تحولت الممرات المائية إلى أصول قابلة للتسليح. كما تعزز أزمة هرمز صدقية استراتيجيات الصين الخاصة بمنع الوصول/الحرمان المناطقي، ونهج «القنفذ» التايواني، أي استخدام منظومات صاروخية وبحرية وجوية ورقابية متناثرة ومتحركة لجعل عمليات العدو أكثر صعوبة. وفي الجنوب، يكتسب مضيق لوزون أهمية عسكرية وتجارية كبيرة بسبب ربطه بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهادئ وإمكان عبور الغواصات خفية عبره. وأي اضطراب في المسارات الرئيسية سينقل الضغط إلى مسارات فرعية مثل مضيقي سوندا ولومبوك في إندونيسيا؛ كما أن اكتشاف مركبة تحت مائية غير مأهولة يُشتبه في أنها صينية المنشأ في لومبوك يوضح أن التنافس على هذه المسارات قد بدأ. ولتقليل هذه الهشاشة، لا بد من تعزيز الوعي البحري وقدرات الاستجابة في تايوان وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، ومتابعة عمليات مشتركة للحفاظ على حرية العبور أثناء الأزمات، وتطوير موانئ عميقة في الفلبين وفيتنام والسواحل الشرقية للهند، وتقليل الاعتماد العالمي على إنتاج الرقائق في تايوان، ونقل جزء من إنتاج أشباه الموصلات إلى دول مثل ألمانيا واليابان، وتحديد عقوبات معلنة مسبقاً ضد التعطيل غير القانوني للممرات المائية. كما أن انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقية قانون البحار، ومواءمة خطابها وممارساتها مع القانون الدولي، أمران حيويان للحفاظ على صدقية هذا النهج. والرسالة الأساسية واضحة: إذا لم يتم الدفاع بجدية عن حرية البحار وحق العبور العابر، فإن تسليح الممرات المائية في آسيا قد يخلّف عواقب كارثية على التجارة العالمية.

https://www.foreignaffairs.com/china/hormuz-warning-indo-pacifichormuz/

AGSI

تأثير حرب إيران على اقتصاد المملكة العربية السعودية

تُظهر البيانات الاقتصادية الجديدة أن الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران أثّرت في اقتصاد السعودية عبر قنوات التجارة والنمو والأسواق المالية، لكنها لم تُحدث حتى هذه المرحلة أثراً ملموساً في تضخم أسعار المستهلكين. وكان أبرز تداعيات الحرب الفورية هو الاضطراب الكبير في التجارة عبر مضيق هرمز وانخفاض إنتاج النفط. ففي قطاع التجارة، تحسّن الميزان التجاري السعودي في مارس مقارنة بفبراير، إذ ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ١٦ في المئة، فيما انخفضت قيمة الواردات بنسبة ٢٨ في المئة. غير أن هذا التحسن الظاهري كان ناجماً عن ارتفاع أسعار النفط، لا عن نمو حقيقي في التجارة. فقد تراجعت أحجام الصادرات والواردات معاً بسبب الاضطراب في العبور عبر هرمز. وارتفعت قيمة الصادرات النفطية في مارس بنسبة ٣٦ في المئة مقارنة بفبراير، لأن قفزة أسعار النفط عوّضت تراجع حجم الصادرات. وبلغت صادرات النفط الخام السعودية ٥ ملايين برميل يومياً، أي أقل بنسبة ٣٢ في المئة من فبراير. كما انخفضت صادرات المنتجات النفطية بنسبة ٣٠ في المئة إلى ١٫١ مليون برميل يومياً. أما الصادرات غير النفطية فتراجعت بنسبة

٢٧ في المئة، وهو ما يعود أساساً إلى الانخفاض الحاد في صادرات البتروكيماويات والمعادن وتراجع الشحنات العابرة من ميناءي الجبيل والدمام. وانخفضت الواردات أيضاً على نطاق واسع، ولا سيما في قطاعات الآلات والمعدات الكهربائية ومعدات النقل. ولم يعوّض ارتفاع حركة المرور في ميناء جدة إلا جزءاً محدوداً من تراجع التجارة عبر الدمام والجبيل. وعلى صعيد النمو الاقتصادي، هبط إنتاج النفط السعودي من ١٠٫٩ ملايين برميل يومياً في فبراير إلى ٧ ملايين برميل في مارس، ثم إلى ٦٫٣ ملايين برميل يومياً في أبريل. وفي القطاع غير النفطي، كاد نمو الإنتاج الصناعي في مارس أن يصل إلى الصفر، بعدما كان يقارب ٦ في المئة في يناير. وكان قطاع البتروكيماويات العامل الرئيسي وراء هذا التباطؤ، إذ انخفض إنتاجه بنسبة ٤٫٥ في المئة مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، استعادت مؤشرات الثقة التجارية في أبريل جزءاً من تراجع مارس، وبقي كل من مؤشر مديري المشتريات ومؤشر ثقة الأعمال فوق مستوى ٥٠، ما يعني أن عدد الشركات التي أفادت بتحسن الظروف كان أكبر من عدد الشركات التي أبلغت عن تدهورها. وفي مجال التضخم، وخلافاً للمخاوف المتعلقة بتزايد ضغوط الكلفة على الشركات، لا تُظهر البيانات الرسمية حتى الآن أثراً تضخمياً معتبراً للحرب. فقد بقي التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في أبريل عند مستوى ١٫٧ في المئة، وهو المستوى نفسه المسجل قبل الحرب. ولا يزال إيجار السكن العامل الرئيسي للتضخم، بعدما ارتفع في أبريل بنسبة ٤٫٥ في المئة. أما أسعار الغذاء والطاقة المنزلية، وخلافاً لكثير من الدول، فقد زادت بأقل من واحد في المئة مقارنة بالعام السابق. وللمقارنة، بلغ التضخم في الولايات المتحدة في أبريل ٣٫٨ في المئة، بعدما كان ٢٫٤ في المئة في فبراير، وهي زيادة نتجت أساساً عن ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ١٨ في المئة وأسعار الغذاء بنسبة ٣٫٢ في المئة. أما سوق الأسهم السعودية فتقف حالياً عند مستوى أعلى بنحو ٣ في المئة من مستواها قبل الحرب، لكنها فقدت جزءاً من مكاسبها التي حققتها في منتصف أبريل. ولا تزال أسهم أرامكو تحقق أداءً إيجابياً، إذ ارتفعت بنحو ١٢ في المئة منذ أواخر فبراير، غير أن القطاعات الأخرى تعرضت لضغوط مع تزايد وضوح تداعيات الحرب. ويبقى الأفق الاقتصادي مرتبطاً بمسار الحرب وإعادة فتح هرمز تدريجياً. ومن المرجح أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ تراجعاً حاداً للغاية، ربما يصل إلى نحو ١٠ في المئة مقارنة بالعام السابق. أما على مستوى العام بأكمله، فيُحتمل أن ينكمش الاقتصاد بنحو واحد في المئة، استناداً إلى تراجع القطاع النفطي بنسبة ٧٫٥ في المئة ونمو القطاع غير النفطي بنسبة تتراوح بين ٢ و٢٫٥ في المئة. ومن المرجح أن يظل التضخم مضبوطاً بفضل سقوف الإيجارات في عام ٢٠٢٥ والدعم الحكومي للغذاء والطاقة. ومع ذلك، سيستمر تحويل التجارة إلى موانئ البحر الأحمر، رغم أن طاقتها الاستيعابية لن تكون كافية على الأرجح لتعويض اضطراب هرمز بالكامل.

https://agsi.org/analysis/the-impact-of-the-iran-war-on-the-

WSJ

اللغز النفطي في قلب حملة الضغط الأميركية على إيران

في صلب الحرب والضغط الاقتصادي الأميركي على إيران يبرز سؤال محوري: إلى متى تستطيع طهران تخزين النفط الذي لم تعد قادرة على تصديره؟ فالإجابة عن هذا السؤال قد تؤثر في مصير النزاع، إذ إن الحصار البحري الأميركي المستمر منذ خمسة أسابيع حبس جزءاً كبيراً من النفط الإيراني في الخليج الفارسي، وأجبر طهران على نقل الكميات غير المصدّرة إلى الخزانات البرية والناقلات المحيطة. وتستند استراتيجية واشنطن إلى افتراض مفاده أن امتلاء الطاقة التخزينية سيدفع إيران، بتكلفة ومخاطر مرتفعة، إلى إغلاق جزء من حقولها النفطية، بما قد يرغمها على التراجع في المفاوضات النووية والأزمة الأوسع. غير أن الإدارة الأميركية وتجار النفط والمحللين الخاصين

يختلفون بحدة حول موعد وصول إيران إلى نقطة «امتلاء الخزانات». وتتباين تقديرات امتلاء الطاقة التخزينية البرية الإيرانية بصورة كبيرة؛ فبعضها يقدرها بـ٥٧ في المئة، وبعضها بـ٦٤ في المئة، فيما يرفعها آخرون إلى ٩٠ في المئة. ويعني هذا التباين أن إيران قد تصل إلى قيود خطيرة خلال أيام، أو تتمكن من الصمود لأسابيع أخرى. ويُعد الاقتصاد الإيراني شديد الهشاشة إزاء مبيعات النفط؛ إذ إن النفط ومشتقاته يشكلان، رغم العقوبات الغربية، نحو ٤٠ في المئة من إجمالي إيرادات الصادرات. وقد خفّض الحصار البحري صادرات النفط الإيرانية، التي كانت قبل الحرب تبلغ في المتوسط ١/٨ مليون برميل يومياً وتذهب أساساً إلى الصين، إلى ما يقارب الصفر. وفي الوقت نفسه، قُدّر أن الإيرادات النفطية قبل الحرب كانت توفر نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني؛ ومن ثم فإن اختفاءها الكامل قد لا يكون كارثياً على مجمل الناتج، لكنه يوجّه ضربة بالغة الشدة إلى إيرادات الدولة والميزانية العسكرية. ومع ذلك، لا تظهر مؤشرات على استسلام سياسي فوري من جانب طهران. فإيران واقعة تحت ضغط حالة «لا حرب ولا سلام»، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى كسب الوقت. وخلافاً لتصريحات مسؤولين أميركيين قالوا إن خطوط الأنابيب الإيرانية على وشك الانفجار أو إن طاقتها التخزينية امتلأت تماماً، تمنح بعض التحليلات طهران هامش تنفس أكبر. فإحدى تقديرات مؤسسة معنية بالطاقة ترى أن الخزانات البرية الإيرانية ممتلئة بنسبة ٥٧ في المئة تقريباً، فيما يضع تقدير آخر النسبة عند ٦٤ في المئة، معتبراً أن ما يعادل نحو ثلاثة أسابيع من الصادرات السابقة لا يزال متاحاً كطاقة تخزينية. في المقابل، يقدّر أحد مزوّدي بيانات الناقلات أن السعة الممتلئة بلغت ٩٠ في المئة، محذراً من أن استمرار الحصار قد يدفع إيران خلال أيام إلى سقف التخزين. وينبع الغموض الأساسي من عتمة البنية النفطية الإيرانية؛ إذ يعتمد المحللون على صور الأقمار الصناعية وفحص ظلال الأسقف العائمة للخزانات لتقدير مستوى امتلائها، لكن الخزانات ذات الأسقف الثابتة، والمستودعات الخاصة، والمصافي الداخلية، والبنى التحتية المتضررة تجعل التقييم أكثر صعوبة. ومع ذلك، يتمثل الاستنتاج المشترك في أن إيران لم تفقد طاقتها التخزينية بالكامل بعد، لكنها مضطرة إلى خلق سعات جديدة باستمرار. وتدير طهران الأزمة عبر مسارات عدة: تحميل النفط على ناقلات عالقة وتحويلها إلى مخازن عائمة، وخفض إنتاج الآبار تدريجياً بدلاً من الإغلاق المفاجئ، وزيادة نشاط المصافي، وتصدير كميات محدودة عبر البر والسكك الحديدية والشاحنات وبحر قزوين. وتُقدّر هذه الصادرات البديلة بنحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً. كما ترسو داخل خط الحصار ١٤ ناقلة فارغة نقلت النفط الإيراني مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠٢٥، ودخلت الخليج الفارسي أخيراً ثلاث ناقلات فارغة أخرى بطاقة إجمالية تبلغ ١/٩ مليون برميل. كما تثير التجربة السابقة شكوكاً بشأن فعالية هذا الضغط؛ فبعد عودة العقوبات الأميركية عام ٢٠١٩، تراجعت صادرات إيران النفطية لأكثر من ثلاث سنوات وانخفض الإنتاج إلى أقل من مليوني برميل يومياً، لكنه عاد إلى الارتفاع منذ عام ٢٠٢٢ وبلغ هذا العام أعلى مستوياته في عدة سنوات. لذلك، قد لا يكون ضغط يستمر بضعة أسابيع كافياً لانتزاع تراجع سريع، خصوصاً إذا تمكنت طهران من مواصلة لعبة استنزاف أطول عبر خفض تدريجي للإنتاج، والتخزين العائم، والصادرات المحدودة.

https://www.wsj.com/world/middle-east/the-oil-mystery-at-the-heart-of-

LEMONDE

القائد العسكري القوي في باكستان، عاصم منير، يعيد تشكيل البلاد

بعد عام على المواجهة القصيرة بين باكستان والهند في مايو ٢٠٢٥، استثمر عاصم منير، قائد الجيش الباكستاني البالغ من العمر ٥٨ عاماً، تداعيات تلك الحرب لترسيخ موقعه داخل بنية السلطة، ولجعل الحدود بين الحكمين المدني والعسكري أكثر ضبابية. فصورته تظهر اليوم على لوحات ضخمة في الطرق السريعة ومداخل المدن والمناطق الريفية، فيما يظهر رئيس الوزراء شهباز شريف غالباً في الخلفية أو ضمن إطار أصغر إلى جانبه، في مشهد يعكس بوضوح الواقع المؤسسي في باكستان. وقد أُعيد تعريف المواجهة التي استمرت أربعة أيام مع الهند، من ٧ إلى ١٠ مايو ٢٠٢٥، وكانت في معظمها معارك جوية، داخل باكستان بوصفها «معركة الحقيقة». وتزعم القوات الجوية الباكستانية أنها أسقطت خلالها سبع مقاتلات هندية، بينها ثلاث مقاتلات رافال، بمساعدة التكنولوجيا الصينية. ورغم أن الحرب لم تُنتج منتصراً أو مهزوماً بصورة حاسمة، وأن وقف إطلاق النار تم بتدخل أميركي، فإن باكستان تفوقت في معركة السرديات، بينما تجنبت الهند الاستعراضات الدعائية الكبرى ونظرت إلى عمليتها بوصفها غير ناجحة. وبالنسبة إلى منير، مثّلت الحرب نقطة تحول سياسية؛ فقد تولى قيادة الجيش في نوفمبر ٢٠٢٢ وسط أجواء شديدة التوتر، عندما كان عمران خان، رئيس الوزراء السابق والشخصية السياسية الشعبية، يقود تعبئة اجتماعية واسعة ضد العائلات الحاكمة ونفوذ الجيش. وانتهت احتجاجات ٩ مايو ٢٠٢٣، التي هاجم خلالها أنصار خان رموز الجيش، بقمع سريع. واتُّهم خان بإثارة الانقسام داخل الجيش، وأمضى الأعوام الثلاثة الماضية في السجن. وقد صرفت الحرب مع الهند الرأي العام عن حركة خان، ورفعت، على الأقل، مستوى تقبل المجتمع لدور الجيش. وبعد الحرب، رُقّي منير من رتبة جنرال إلى فيلد مارشال. وفي نوفمبر ٢٠٢٥، عدّل البرلمان الباكستاني الدستور ومنحه صلاحيات واسعة، وحصانة قضائية مدى الحياة، وتمديداً لولايته على قيادة الجيش حتى عام ٢٠٣٠. وهو يملك الآن القيادة العملياتية لجميع أفرع القوات المسلحة الباكستانية، التي تضم نحو ٦٠٠ ألف عسكري وترسانة نووية. ويصف محللون هذا الوضع بأنه انتقال من «النظام الهجين» إلى «العسكرة المقوننة»؛ أي حكم عسكري بواجهة مدنية. فقد سيطر منير، من دون انقلاب صريح، على مفاصل السلطة الأساسية، بينما تبقى المسؤولية الرسمية عن الإخفاقات على عاتق المدنيين. أما أبرز المعارضين، ومنهم عمران خان وزوجته وقيادات حركة الإنصاف الباكستانية، فهم في السجون؛ كما حُظرت التجمعات العامة، وتقلصت حرية التعبير عبر الإنترنت بعد تشديد قانون الجرائم الإلكترونية في يناير ٢٠٢٥. وتخضع وسائل الإعلام أيضاً لرقابة واسعة، مع فرض الرقابة في القضايا الحساسة؛ ففي أبريل ٢٠٢٦ صدرت النسخة الباكستانية من صحيفة أجنبية بمساحة بيضاء كبيرة على صفحتها الأولى، بعدما حُجب مقال عن استياء المجتمع الشيعي من الحرب الإيرانية الجارية. فكرياً، يُعد منير شخصية محافظة ومتدينة ومتأثرة بالقومية الإثنية ــ الدينية؛ فهو ينتمي إلى عائلة مهاجرة من البنجاب الهندي، وهي تجربة عززت نظرته الشديدة العداء للهند. وتمتلئ خطاباته بالإحالات القرآنية، ويُقدَّم في روايته الشخصية كرجل متدين. وخارجياً، سعى منير إلى رفع مكانة باكستان، مقدماً نفسه وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة ولاعباً صانعاً للاستقرار في المنطقة، وقد توجه في ٢٢ مايو إلى طهران لإحياء مفاوضات السلام. كما منحته خبرته السابقة في قيادة الاستخبارات العسكرية وجهاز الاستخبارات التابع للجيش معرفة عميقة بإيران ومؤسساتها الأمنية. وبعد المواجهة مع الهند، وقّعت باكستان في سبتمبر ٢٠٢٥ اتفاقاً دفاعياً استراتيجياً مع السعودية، قد يمتد إلى تركيا ومصر، بما يشير إلى تشكل تحالف أمني تقوده باكستان والسعودية وتركيا ومصر، ويمكن اعتباره جزءاً من نظام إقليمي جديد في مواجهة اتساع نفوذ إسرائيل.

https://www.lemonde.fr/en/international/article/٢٣/٠٥/٢٠٢٦/

ALJAZEERA

ليس الولايات المتحدة وحدها: ٥١ دولة سلّحت إسرائيل في حرب غزة

تُظهر مراجعة بيانات واردات إسرائيل بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ أنه بعد تحذير محكمة العدل الدولية في ٢٦ يناير ٢٠٢٤ من وجود «خطر قابل للتصور لوقوع إبادة جماعية» في غزة، لم يتوقف تدفق السلع العسكرية إلى إسرائيل، بل ازداد. وتشير البيانات إلى أن سلعاً عسكرية أو مرتبطة بالتسليح دخلت إسرائيل من ما لا يقل عن ٥١ دولة وإقليماً ذا حكم ذاتي، وجميعها أطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. فمن أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أكتوبر ٢٠٢٥، دخلت إسرائيل ٢٦٠٣ شحنات عسكرية أو ذات صلة بالشؤون العسكرية، شملت ذخائر، ومواد متفجرة، وقطع أسلحة، ورصاصاً، ومكوّنات

لمركبات مدرعة، ومعدات مرتبطة بها. وبلغت قيمة هذه الواردات ٣٫٢٢ مليارات شيكل، أي نحو ٨٨٥٫٦ مليون دولار، سُجّل ٩١ في المئة منها بعد القرار الأولي لمحكمة العدل الدولية. وبالمقارنة، بلغت واردات إسرائيل العسكرية في الأشهر العشرين السابقة لأكتوبر ٢٠٢٣ نحو ١٫٤١ مليار شيكل، أي ٣٨٨٫١ مليون دولار. وحتى بعد وقف إطلاق النار في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، استمر دخول المعدات؛ إذ سُجّلت في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٢٥ واردات عسكرية بقيمة تقارب ٣٢٤٫٩ مليون شيكل، أي ٨٩٫٤ مليون دولار. وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدر لهذه الواردات، بأكثر من ٤٢ في المئة من إجمالي القيمة، تلتها الهند بنحو ٢٦ في المئة، ليؤمن البلدان معاً أكثر من ثلثي قيمة الواردات المحددة، ثم رومانيا بنسبة ٨ في المئة، وتايوان ٤ في المئة، وجمهورية التشيك ٣ في المئة، فيما وفرت دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة قرابة ١٩ في المئة من قيمتها.وسُجّل معظم هذه الواردات ضمن رموز جمركية خاصة بالأسلحة والذخائر والرصاص وقطع الأسلحة والمركبات المدرعة. وتُظهر نماذج من وثائق التصدير الهندية لعام ٢٠٢٤ أن شركات هندية أرسلت إلى شركات تسليح إسرائيلية قطعاً متفجرة وذخائرية، بينها ٥٥٤١٢٠ قطعة تعرف باسم «HEAVY FRAG»، وخمسون هيكل قذيفة مدفعية عيار ١٥٥ ملم، و٩٩٤٠٠ معزّز ذخيرة، ومئات القطع المعدنية الخاصة بالذخائر. وبينما تحدثت دول عن وقف إطلاق النار أو تنفيذ قرار المحكمة أو تقييد مبيعات السلاح، تُظهر البيانات استمرار الواردات من أراضيها؛ فإسبانيا سجلت قبل إقرار الحظر الملزم في أكتوبر ٢٠٢٥ عدد ٩٩ شحنة بقيمة ٢١٫٦ مليون شيكل، وكندا، بعد إعلان وقف التراخيص الجديدة، بقيت في البيانات مع ٢٣ شحنة بقيمة ١٫٧ مليون شيكل، وفرنسا سجلت صادرات عسكرية مرتبطة بقيمة ٤٩٫٩ مليون شيكل، ٩٢ في المئة منها بعد قرار المحكمة، بينما سجلت إيطاليا ٩٨ شحنة بقيمة ٢٤ مليون شيكل، وألمانيا ١٠٠ شحنة بقيمة ٤٣٫٥ مليون شيكل، وبريطانيا ٢٨ شحنة بقيمة ٦٫٧ ملايين شيكل رغم تعليق بعض التراخيص، مع وثائق منفصلة تشير إلى مسارات غير مباشرة لنقل قطع عسكرية عبر دول ثالثة. وفي مجال الذخائر المتفجرة، استوردت إسرائيل بين أواخر ٢٠٢٣ وأواخر ٢٠٢٥ نحو ملياري شيكل، أي ٥٥٠٫٣ مليون دولار، بما يعادل ٦٢ في المئة من إجمالي الواردات العسكرية المسجلة، فيما بلغت واردات المواد المرتبطة بالرصاص ٢٧١٫٢ مليون شيكل. وفي أبريل ٢٠٢٥ وصلت واردات الرصاص إلى ٣٨٫٦ مليون شيكل، ثم تجاوزت ٤٥ مليوناً في يوليو. وبالتوازي، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية مقتل نحو ٢٦٠٠ فلسطيني أثناء محاولتهم الوصول إلى الغذاء بين ٢٧ مايو و٩ أكتوبر ٢٠٢٥. وحتى ١١ أكتوبر ٢٠٢٥، كان ٨١ في المئة من مباني غزة قد تضرر أو دُمّر، مع تقديرات بإلقاء أكثر من ٢٠٠ ألف طن من المتفجرات. والخلاصة أن الحرب لم تكن قابلة للاستمرار من دون سلسلة توريد عالمية للأسلحة والذخائر وخدمات الدعم، وأن الفجوة بين مواقف الحكومات الرسمية وواقع التدفق التسليحي خلقت أزمة خطيرة في صدقية الالتزامات بموجب القانون الدولي.

https://www.aljazeera.com/news/longform/٢٣/٥/٢.٢٦/not-just-the-

ORSAM

ماذا تقول الحكومة العراقية الجديدة؟

بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق في ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، اكتملت عملية تشكيل الحكومة عبر ثلاث مراحل رئيسية: ففي ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥ وصل هيبت الحلبوسي إلى رئاسة البرلمان، وفي ١١ أبريل ٢٠٢٦ أصبح نزار آمدي رئيساً للجمهورية، وأخيراً نال علي الزيدي، المكلّف بتشكيل الحكومة، ثقة البرلمان في ١٤ مايو ٢٠٢٦. وبذلك، وبعد أشهر من المفاوضات السياسية، تشكّلت الحكومة الجديدة رسمياً. وقد ضمّت التشكيلة الوزارية التي اقترحها الزيدي ٢٣ وزارة، غير أنه قدّم في البداية ١٩ اسماً إلى البرلمان؛ نال ١٤ منهم الثقة، ورُفض ٥ مرشحين، فيما أُرجئ حسم ٤ وزارات إلى جلسات لاحقة. غير أن فهم الحكومة في

عراق ما بعد ٢٠٠٣ لا يمكن أن يتم بمجرد النظر إلى أسماء الوزراء، لأن بنية السلطة تقوم على «نظام المحاصصة» بين القوى السياسية والقومية والمذهبية، حيث تشكّل الوزارات والمناصب البيروقراطية جزءاً من الصفقة السياسية بين الفاعلين. ويتمثل أبرز تحول في هذه الحكومة في التراجع الواضح لنفوذ نوري المالكي، رئيس الوزراء الأسبق؛ إذ فشل شخصان قريبان منه، هما قاسم عطا المرشح لوزارة الداخلية، وعامر الخزاعي المرشح لوزارة التعليم العالي، في نيل ثقة البرلمان. ولا يمثل ذلك مجرد إخفاق في مساومة حكومية، بل يدل على انحسار قدرة المالكي على التأثير في الحكومة الجديدة، وعلى اتساع الشرخ داخل «إطار التنسيق الشيعي». فمنذ انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥، اتخذت شخصيات مثل المالكي وهمام حمودي وأبو آلاء الولائي مساراً مختلفاً عن بقية القوى الشيعية، وقد يتحول هذا الانقسام إلى أحد المحاور الرئيسية للتنافس السياسي المقبل في العراق.ومن بين الشخصيات المثيرة للجدل في الحكومة مصطفى سند، وزير الاتصالات، وهو قريب من الحشد الشعبي ويحظى بدعم قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، ويبرز بسبب صلاته بالفصائل المسلحة المدعومة من إيران ومواقفه الحادة المناهضة للولايات المتحدة. ومع ذلك، كان سلوك الخزعلي السياسي في مسار تشكيل الحكومة لافتاً؛ إذ تبنى، خلافاً لصورته المعتادة بوصفه فاعلاً متشدداً وممثلاً للطيف شبه العسكري، نهجاً أقل توتراً وأكثر مرونة خلال الحرب الأميركية/الإسرائيلية مع إيران ومفاوضات تشكيل الحكومة، بل لم يدعم عودة المالكي إلى رئاسة الوزراء. أما محمد شياع السوداني، الذي كان بعد الانتخابات أحد المرشحين الجديين للعودة إلى رئاسة الوزراء، فلم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، ويُنظر إلى مقاومة المالكي بوصفها العائق الرئيسي أمامه. لكنه نجح في إدخال شخصيات قريبة منه إلى وزارتي النفط والكهرباء، مع أن ابتعاد شخصيات مثل فالح الفياض وأحمد الأسدي عن ائتلاف «الإعمار والتنمية» قد يؤدي إلى تراجع نفوذه تدريجياً في بغداد. وفي المقابل، تُعد قدرته على إدارة تحالفات ما بعد الانتخابات مع محمد الحلبوسي وعمار الحكيم إنجازاً سياسياً مهماً. وفي المعسكر السني، ذهبت أربع وزارات إلى القوى السنية: حصل حزب تقدم بزعامة محمد الحلبوسي على وزارتي الصناعة والتربية، ونال ائتلاف عزم بزعامة مثنى السامرائي وزارة التخطيط، وحصل ائتلاف السيادة بزعامة خميس الخنجر على وزارة التجارة. وإذا ذهبت وزارتا العمل والدفاع لاحقاً إلى القوى السنية، فسترتفع حصتهم إلى ست وزارات. كما عزز تنسيق القوى السنية ضمن المجلس السياسي الوطني دورها في اختيار رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ومسار تشكيل الحكومة. ولا تزال وزارتا الدفاع والداخلية، وهما وزارتان حساستان، شاغرتين وتداران مؤقتاً من قبل رئيس الوزراء. وبالنظر إلى ملف دمج الجماعات المسلحة في الدولة وضبط سلاح الميليشيات، ستتحول هاتان الوزارتان إلى ساحة رئيسية للتنافس الداخلي، وكذلك للصراع بين الولايات المتحدة وإيران داخل العراق. وفي المحصلة، لا تمثل حكومة الزيدي مجرد إعادة إنتاج للمحاصصة التقليدية، بل تعكس مرحلة جديدة من تبدل موازين القوى، وتراجع نفوذ المالكي، وصعود دور التحالفات المرنة، وانعكاس التنافس الإقليمي في بغداد.

https://orsam.org.tr/yayinlar/iraktaki-yeni-hukumet-ne-soyluyor/

MEI

مراجعة الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الربع الأول من عام ٢٠٢٦

تُعدّ أزمة إغلاق مضيق هرمز خلال الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية مع إيران مثالاً بارزاً على عودة «المخاطر الذيلية»؛ أي الأحداث منخفضة الاحتمال ذات التداعيات التي تتجاوز بكثير التقديرات الاعتيادية. فهذه الأزمة، بعد جائحة كورونا، والحرب الروسية ــ الأوكرانية، والتوترات الإقليمية التي أعقبت ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تمثل الاختبار الكبير الرابع للاقتصاد العالمي، ومن المرجح أنها تُعدّ أشد اضطراب في مجال الطاقة في التاريخ المعاصر. فهرمز يمرّر نحو ٢٠ في المئة

من الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال، وقد أظهر إغلاقه أن الفرضية الشائعة بشأن «استحالة» هذا السيناريو كانت غير دقيقة. والدرس الأول هو أن إعادة فتح المضيق لا تحل سوى نصف المشكلة؛ إذ إن توقف تحميل الناقلات، وامتلاء طاقات التخزين، والخفض التدريجي أو التوقف الكامل للإنتاج في حقول النفط والغاز في الخليج الفارسي، تجعل عودة الإمدادات سريعاً أمراً غير ممكن. وقد أخرج الاضطراب الحالي نحو ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات من السوق. وحتى إذا فُتح المضيق فوراً، فإن منتجي الخليج الفارسي سيحتاجون إلى عدة أشهر للعودة إلى مستوياتهم الطبيعية. وقد أعلن الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت في مارس ٢٠٢٦ أن استعادة الإنتاج الكويتي بالكامل من مستواه الحالي ستستغرق ثلاثة إلى أربعة أشهر. وفي قطر، أدّى الهجوم الصاروخي الإيراني على منشآت راس لفان في ١٩ مارس إلى تعطيل جزء من الطاقة البالغة ٧٧ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، وهي طاقة تعادل نحو ٣ في المئة من إجمالي القدرة العالمية للغاز المسال، وقد تستغرق إصلاحاتُها سنوات. ويُقدَّر الضرر السنوي الأولي الذي لحق بقطر من هذا الخلل بنحو ٢٠ مليار دولار. أما الدرس الثاني فهو أن المنتجين، لا المستهلكين وحدهم، ينبغي لهم تقليص اعتمادهم على هرمز. فقد صمدت السعودية والإمارات بصورة أفضل من غيرهما بفضل الميزة الجغرافية والاستثمارات السابقة في المسارات البديلة؛ إذ أتاح خط الأنابيب السعودي شرق ــ غرب، بطاقة ٧ ملايين برميل يومياً، تصدير نحو ٥ ملايين برميل يومياً عبر البحر الأحمر، فيما تستخدم الإمارات خط أنابيب أبوظبي ــ الفجيرة بطاقة ١/٨ مليون برميل يومياً. وفي المقابل، هبطت الإيرادات النفطية للعراق والكويت في مارس بنسبة ٧٦ و٧٣ في المئة على التوالي. ورغم امتلاك العراق خط أنابيب العراق ــ تركيا، فإن طاقته لا تكفي لتعويض الصادرات البحرية، بينما لا تملك الكويت، مع إنتاج ما قبل الحرب القريب من ٢/٦ مليون برميل يومياً من الخام وتصدير نحو مليون برميل من المشتقات، أي مسار بديل مستقل، وتضطر للالتفاف على هرمز عبر العراق أو السعودية. ويتعلق الدرس الثالث بسوق الغاز الطبيعي المسال؛ فقطر تعتمد كلياً على هرمز لإيصال غازها المسال إلى الأسواق العالمية، وخلافاً للنفط، فإن إنشاء مسار بديل للغاز المسال أكثر صعوبة وكلفة واستغراقاً للوقت. وقبل الحرب، كانت قطر تعتزم مضاعفة طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال تقريباً بحلول نهاية العقد، على أن يزوّد راس لفان نحو ٢٥ في المئة من السوق العالمية للغاز المسال بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى التوقعات بارتفاع الطلب العالمي على الغاز بنسبة ٨/٤ في المئة حتى عام ٢٠٣٠، فإن اضطراب الإمدادات القطرية قد يزعزع سوق الغاز العالمية لفترة طويلة. أما الدرس الرابع فهو أن مستهلكي الطاقة، ولا سيما الاقتصادات الآسيوية الناشئة، سيتجهون على الأرجح إلى تقليص استهلاك النفط والغاز، وتنويع المصادر، ورفع كفاءة الطاقة. فالتوصيات مثل تقليل الازدحام المروري، والعمل عن بُعد، والحد من استهلاك الوقود تبقى إجراءات قصيرة الأمد، أما سياسات مثل فرض معايير صارمة لاستهلاك الوقود في المركبات، على غرار النموذج الهندي، فيمكن أن تشكل استراتيجية طويلة الأمد لتقليل الهشاشة. ولا يشير أفق الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ إلى تعافٍ سريع؛ إذ قد يمحو اضطراب الإمدادات من الخليج الفارسي تقريباً كامل نمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٦، بينما ستبقى الأسعار مرتفعة إلى حين استقرار الإنتاج والملاحة. وقد أظهرت الأزمة أن حتى الولايات المتحدة، رغم كونها مصدّراً صافياً للنفط والغاز، ليست بمنأى عن اضطرابات الخليج الفارسي، وأن ارتفاع أسعار البنزين ليس سوى مؤشر أولي على هذا الاعتماد البنيوي.

https://mei.edu/report/mena-energy-recap-q-٢٠٢٦-١four-

AAWSAT

المحكمة العراقية تنظر في أول دعوى ضد رئاسة الزيدي للوزراء

حددت المحكمة الاتحادية العليا في العراق يوم الأول من يوليو موعداً للجلسة الأولى للنظر في دعوى تطعن في مشروعية تكليف علي الزيدي بمنصب رئيس الوزراء. ويُعدّ هذا أول إجراء قانوني من نوعه منذ تشكيل الحكومة الحالية، ويأتي في ظل سعي بعض القوى السياسية التي أخفقت في تمرير مرشحيها الوزاريين إلى البحث عن مسارات قانونية للاعتراض على آلية التصويت في البرلمان وعلى الأطر الدستورية الخاصة بتشكيل الحكومة. وقد أعلن رعد المالكي، النائب السابق في البرلمان، أنه تلقى التبليغ الرسمي من المحكمة عبر البريد الإلكتروني، مرفقاً به رد ممثل رئيس الجمهورية في القضية. وبحسب هذا الرد، فإن المدعي لا يملك مصلحة قانونية مباشرة، كما أن الدعوى أُقيمت، وفقاً لهذا الدفع، ضد جهة غير صحيحة؛ إذ يرى المدعي أن ترشيح رئيس الوزراء لم يصدر عن رئيس الجمهورية، بل عن الكتلة النيابية الأكبر. وتتضمن الدعوى، إلى جانب مسألة الأهلية القانونية والسياسية لترشيح الزيدي، قضايا تتعلق بكفاءة المرشح، وارتباطاته السياسية، وملكية وسائل إعلام، واحتمال نشوء تعارض مصالح بعد توليه منصب رئيس الوزراء. فالزيدي، الذي كان قبل ذلك شخصية أقل حضوراً في المشهد السياسي العراقي، له خلفية في النشاط الاقتصادي، ويُقدَّم بوصفه مالكاً أو مرتبطاً، مع شقيقه وشركائه، بشركات من بينها «العويس» و«الجنوب» وشبكة «دجلة». وقد جعلت هذه الخلفية الاقتصادية والإعلامية مسألة ضرورة التخلي عن المصالح الخاصة بعد تولي أعلى منصب تنفيذي أكثر حضوراً في النقاش العام. وتؤكد اللائحة الدفاعية أن المسؤولين رفيعي المستوى، بعد توليهم مناصبهم، ينبغي أن ينأوا بأنفسهم عن مصالحهم الخاصة تجنباً لتعارض المصالح، وإلا فقد يواجهون مسؤولية قانونية. في المقابل، أعلن المالكي أنه سيواصل متابعة الدعوى، وسيقدّم إلى المحكمة رده التفصيلي على الحجج المطروحة، معتبراً أن موضوع الشكوى يتعلق بـ«الحقوق العامة» ولا ينبغي حصره في وجود مصلحة شخصية مباشرة فقط. ومن منظور القانون الدستوري، فإن المحكمة الاتحادية العليا في العراق، استناداً إلى القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ ونظامها الداخلي المعدل، تفحص أولاً، قبل الدخول في أصل النزاع، وجود المصلحة القانونية وأهلية إقامة الدعوى. ثم ينبغي أن يتضح ما إذا كان ترشيح رئيس الوزراء متوافقاً مع المادة ٧٦ من الدستور، وما إذا كانت الشروط اللازمة لتسمية رئيس الوزراء واستكمال الحكومة قد روعيت، وما إذا كان تصويت البرلمان صحيحاً من الناحية القانونية. ويمكن للمحكمة، من أجل دراسة أكثر دقة، أن تطلب وثائق تكميلية أو تسجيلات أو آراء خبراء فنيين. ويُعد التنبؤ بنتيجة هذه القضية أمراً صعباً؛ إذ قد ترفض المحكمة الدعوى لعدم استيفاء الشروط الشكلية، أو تقبلها وتدخل في بحثها الموضوعي. وسيكون القرار النهائي للمحكمة الاتحادية العليا باتاً وملزماً وغير قابل للطعن. وسياسياً، طُرح الزيدي مرشحاً توافقياً بعد انسحاب نوري المالكي من سباق رئاسة الوزراء، ونال دعم كتلة برلمانية كبيرة ضمن توازنات سياسية معقدة. غير أن رفع هذه الدعوى يبيّن أن الحكومة الجديدة لا تزال تواجه تحديات قانونية، ومنافسات داخل البرلمان، ونزاعاً حول تفسير الدستور.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٥٢٧٦٣٥iraqi-court-hears-

MEI

تأثير حرب إيران على المشاريع الكبرى للذكاء الاصطناعي في الخليج الفارسي

أثارت الهجمات الإيرانية بالطائرات المسيّرة على مركزي بيانات تابعين لشركة أمازون في الإمارات والبحرين في أوائل مارس، ضمن سياق الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية مع إيران، انطباعاً بأن طموحات دول الخليج الفارسي في مجال الذكاء الاصطناعي قد انتهت؛ غير أن هذا التقدير ليس دقيقاً. فقد كان الهدف من الهجمات بثّ الشكوك لدى المستثمرين العالميين بشأن استقرار البنى التحتية الرقمية في الخليج الفارسي، إلا أن العوامل البنيوية التي تدفع مشاريع الذكاء الاصطناعي في المنطقة لا تزال قائمة. فقد سعت حكومات الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعُمان والكويت خلال العقد الأخير إلى تقليص اعتمادها على الهيدروكربونات، وجعل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ركناً من أركان اقتصاد ما بعد النفط. وتُعد مشاريع مثل «ستارغيت الإمارات»، وهي كتلة بنيوية للذكاء الاصطناعي بطاقة واحد غيغاواط وبمشاركة شركات مثل أوبن إيه آي، وإنفيديا، وسيسكو، وأوراكل، جزءاً من مجمع أوسع أميركي ــ إماراتي بطاقة خمسة غيغاواط. وإجمالاً، تخطط الإمارات والسعودية وقطر لبناء قدرة حوسبة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتراوح بين ٨ و١٥ غيغاواط، بما في ذلك مشروع «هيوماين» السعودي الذي يستهدف وحده بلوغ ١/٩ غيغاواط بحلول عام ٢٠٣٠.

ويقوم منطق الاستثمار الخليجي في الذكاء الاصطناعي على ثلاثة مرتكزات: أولها رأس المال السيادي طويل الأمد؛ إذ لا توجد مجموعات استثمارية أخرى مستعدة لكتابة شيكات بقيمة ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار لبناء قدرة حوسبة قدرها واحد غيغاواط. وتعمل هذه الأموال بأفق جيلي، ولا تنسحب بسهولة لمجرد عبور بضعة مسيّرات أو صواريخ منظومات الدفاع. وتُظهر تجارب أوكرانيا وكوريا الجنوبية وتايوان أن التهديدات الأمنية قد تؤدي أحياناً إلى تركيز أكبر للاستثمار في الصناعات الاستراتيجية، لا إلى هروب رأس المال. وثانيها الطاقة الرخيصة والوفيرة؛ فالذكاء الاصطناعي، على المستوى التشغيلي، هو قبل كل شيء مسألة كهرباء، إذ يتطلب تدريب النماذج المتقدمة وتشغيل الاستدلال على نطاق واسع استهلاكاً هائلاً للطاقة، والخليج الفارسي من المناطق القليلة التي تمتلك طاقة رخيصة وواسعة النطاق. غير أن سيناريوهات تصعيد الحرب، بما في ذلك استهداف بنى إنتاج الكهرباء في إيران وردّ مقابل على أصول الطاقة الخليجية، يمكن أن تهدد هذه الميزة، وإن كان هذا الوضع لم يتحقق بعد. أما المرتكز الثالث فهو الموقع الجغرافي؛ إذ يقع الخليج الفارسي في نقطة ملائمة لتقديم خدمات منخفضة التأخير إلى المتوسط وشرق أفريقيا وجنوب آسيا. فالمسافة بين الخليج الفارسي ومومباي تقارب ألفي كيلومتر، في حين تبلغ المسافة بين فرجينيا ومومباي نحو ١٣ ألف كيلومتر، وهو فارق يترجم إلى زمن تأخير ذهاباً وإياباً يتراوح بين ٢٥ و٤٠ ميلي ثانية من الخليج الفارسي، مقابل ١٥٠ إلى ٢٠٠ ميلي ثانية من الساحل الشرقي للولايات المتحدة؛ وهو فارق حاسم في خدمات الذكاء الاصطناعي التي تُعد سرعة الاستجابة فيها جزءاً من جودة المنتج. ومع ذلك، فتحت الهجمات الإيرانية نقاشاً مهماً حول طبيعة الحرب الاقتصادية والبنى التحتية مزدوجة الاستخدام؛ فمراكز البيانات لم تعد مجرد منشآت مدنية، بل باتت تدعم الأنظمة المالية والصحية واللوجستية والخدمات الحكومية وحتى القدرات العسكرية القائمة على الذكاء الاصطناعي. كما أظهرت تجربة الحرب في أوكرانيا أن مراكز البيانات يمكن أن تُعد أهدافاً استراتيجية. لذلك، يتمثل السؤال الرئيسي في ما إذا كان ينبغي الدفاع عن مراكز البيانات كما يُدافع عن المستشفيات، أم كما يُدافع عن المنشآت العسكرية. وتشير إحصاءات الحرب إلى أن حماية هذه البنى ممكنة، لكنها تتطلب إعادة تصميم؛ فحتى ٦ مايو أطلقت إيران ٢٢٠١ صاروخ بالستي، أصاب منها ١٥٠ هدفه، كما وصل إلى أهدافه ٢٥٣ من أصل ٥٢٠٨ مسيّرات، بما يشير إلى معدلات اعتراض تبلغ نحو ٩٣ في المئة للصواريخ، و٩٥ في المئة للمسيّرات، ومتوسط إجمالي يتراوح بين ٩٤ و٩٥ في المئة. غير أن عناقيد الذكاء الاصطناعي متعددة الغيغاواط تحتاج إلى دفاع طبقي مخصص، وتوزيع جغرافي، وكهرباء وتبريد احتياطيين، وتحصين مادي، وأمن سيبراني، وأطر دفاعية مشتركة مع الولايات المتحدة أو ضمن نظام أمن جماعي خليجي. والخلاصة أن الخليج الفارسي لن يتراجع عن خطط الذكاء الاصطناعي؛ فقادة المنطقة لا يرون هذه المشاريع ترفاً تقنياً، بل يعدّونها ركناً في إعادة تشكيل اقتصادهم السياسي المستقبلي. ولم توقف الهجمات الإيرانية هذا المسار، بل كشفت ضرورة تسعير الأمن، وإعادة تصميم الدفاع، وصوغ عقيدة لحماية بنى القرن الحادي والعشرين التحتية.

https://mei.edu/publication/the-impact-of-the-iran-war-on-the-gulfs-

AMWAJ

هل سيتبع رئيس الوزراء الجديد دبلوماسية العراق بصفته وسيطاً أم ناقلاً للرسائل؟

جاء اتصال علي الزيدي، رئيس الوزراء العراقي الجديد، في ٥ مايو بمسعود بزشكيان، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بوصفه مؤشراً على محاولة بغداد تفعيل دورها الدبلوماسي في أزمة إيران والولايات المتحدة. فقد تحدث الزيدي في هذا الاتصال عن استعداد الحكومة العراقية المقبلة لـ«الوساطة» بين طهران وواشنطن، غير أن ردّ الجانب الإيراني بدا أقرب إلى طلب موجّه إلى ناقل رسائل منه إلى قبول وسيط؛ إذ طُلب منه أن ينصح المسؤولين الأميركيين بالخروج من المنطقة. ويطرح هذا التطور سؤالاً مهماً: هل يريد العراق في المرحلة الجديدة أن يكون وسيطاً فاعلاً، أم مجرد ناقل للرسائل؟ ففي الدبلوماسية الإقليمية، ثمة فارق جوهري بين «الوسيط» و«ناقل الرسائل». فبعض الدول، مثل سلطنة عُمان، تؤدي غالباً دور الناقل الموثوق للرسائل، أي إنها تنقل مواقف الأطراف من دون ممارسة ضغط أو تقديم صيغة للتسوية. في المقابل، ذهبت دول مثل قطر، في ملفات كالمفاوضات بين إسرائيل وحماس أو بين الولايات المتحدة وطالبان، إلى ما هو أبعد من نقل الرسائل، من خلال تصميم أطر للتسوية واستخدام رأسمالها الاتصالي للتأثير في مخرجات المفاوضات. ويحصل ناقلو الرسائل على الثقة والوصول، لكن تأثيرهم في النتائج يبقى محدوداً؛ أما الوسطاء فيستطيعون تشكيل ترتيبات تحفظ مصالحهم أيضاً. ويبدو موقع العراق أعقد من موقع كثير من الفاعلين الإقليميين؛ فهو ليس محايداً بالكامل، ولا

يقف خارج صراعات المنطقة. ففي الحرب الأخيرة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، نُفذت هجمات صاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد منشآت أميركية وبعض دول الخليج الفارسي انطلاقاً من الأراضي العراقية، كما تعرّضت جماعات مسلحة متحالفة مع إيران وموجودة داخل البنية الأمنية العراقية لضربات انتقامية أميركية. وفي منتصف مايو، وردت تقارير مجدداً عن استخدام العراق منطلقاً لهجمات بالطائرات المسيّرة على الإمارات والسعودية، وهو ما أثار غضب شركاء بغداد الإقليميين. ومع ذلك، يمتلك العراق قدرة فريدة؛ فبغداد تملك في الوقت نفسه قنوات أمنية وسياسية عميقة مع واشنطن، وروابط دينية وسياسية واقتصادية وجغرافية واسعة مع طهران. وهذا الموقع يمنح العراق إمكانية التحدث بلغتين دبلوماسيتين مختلفتين تفهمهما الولايات المتحدة وإيران. وقد ظهر مثال سابق على هذه القدرة في عام ٢٠٢١، حين استضافت الحكومة العراقية آنذاك خمس جولات من الحوار المباشر بين السعودية وإيران في بغداد، وأسهمت في تهيئة الأرضية لتطبيع العلاقات بين الرياض وطهران في مارس ٢٠٢٣. غير أن الدور الوساطي العراقي يواجه، رغم هذه القدرة، عقبات جدية. ففي الأشهر الأخيرة، نفذت جماعات عراقية مسلحة قريبة من إيران أكثر من ٦٠٠ هجوم ضد المنشآت الأميركية في العراق، فيما لم تكن الحكومة السابقة قادرة على ضبطها أو لم تُظهر إرادة كافية لذلك. وكثير من هذه الجماعات جزء من الحشد الشعبي، وهو هيكل يغلب عليه الطابع الشيعي وجرى دمجه في القوات المسلحة العراقية عام ٢٠١٦. وما دام العراق غير قادر على ترسيخ احتكار الدولة لاستخدام القوة، فسيكون من الصعب على بغداد أن تتصرف بوصفها فاعلاً دبلوماسياً واحداً وموثوقاً. لذلك، يبدو دور ناقل الرسائل أكثر واقعية للعراق في المدى القصير؛ إذ يمكن لبغداد أن تستضيف اجتماعات، وتنقل مواقف الأطراف، وتوفر غطاءً دبلوماسياً للحوار. أما إذا أرادت تجاوز هذا المستوى، فعليها معالجة تناقضاتها الداخلية، بما في ذلك وضع القوات الأميركية على أراضيها، ومستقبل دمج جماعات الحشد الشعبي أو نزع سلاحها، والاعتماد المالي على آليات قائمة منذ عام ٢٠٠٣ عبر بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، والتي تُعد إحدى أدوات النفوذ الرئيسية لواشنطن على بغداد. وقد تكون فرصة العراق الأساسية على المستوى الإقليمي، لا بين طهران وواشنطن فقط؛ فالحرب الأخيرة أوقفت مسار خفض التصعيد بين إيران والسعودية، مع أن الطرفين يملكان أسباباً للحفاظ عليه. وإذا استطاع الزيدي توظيف قنوات بغداد السابقة وقدراتها القائمة، فقد يعود العراق فضاءً للحوار الإقليمي. غير أن اتصال ٥ مايو كان الجزء الأسهل من المسألة؛ وسيكشف المستقبل ما إذا كان هذا الاتصال بداية لدور وساطي عراقي، أم أن سقف دور بغداد سيبقى عند حدود نقل الرسائل.

https://amwaj.media/en/article/will-iraqi-pm-zaidi-push-for-

ACLEDDATA

هل تصعّد الميليشيات العراقية المدعومة من إيران هجماتها ضد دول الخليج الفارسي؟

دخل الصراع في الخليج الفارسي مرحلة جديدة، تظهر فيها الميليشيات العراقية المتحالفة مع إيران بوصفها فاعلاً أكثر نشاطاً وتصعيداً في المشهد الإقليمي. ويأتي هذا التحول في وقت وصلت فيه المفاوضات الأميركية ــ الإيرانية إلى طريق مسدود، ويبدو أن طهران تستخدم هذه الجماعات لزيادة الضغط، والتلويح بهجمات جديدة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على إمكانية إنكار المسؤولية المباشرة. وكانت نقطة التحول في هذا المسار هجوم ١٧ مايو على الإمارات؛ ففي ذلك الهجوم، استهدفت ثلاث طائرات مسيّرة الأراضي الإماراتية، ونجحت إحداها في إصابة مولد كهربائي خارج النطاق الداخلي لمحطة براكة للطاقة النووية. وفي البداية، لم يكن مصدر الهجوم واضحاً، غير أن وزارة الدفاع الإماراتية أكدت لاحقاً أن الهجوم نفذته ميليشيات عراقية. ويُعد هذا الحادث أول هجوم مسجل ضد بنية تحتية نووية في الخليج الفارسي منذ بدء المواجهات، ويكتسب أهمية خاصة من منظور الأمن الإقليمي؛ لأنه يبيّن أن نطاق أهداف هذه الجماعات قد يتجاوز المنشآت العسكرية أو منشآت الطاقة التقليدية ليصل إلى بنى تحتية استراتيجية شديدة الحساسية. وفي اليوم نفسه، وقع هجوم آخر استهدف السعودية، ويُرجح أنه نُفذ عبر الشبكات نفسها من الميليشيات العراقية. ثم في ١٩ مايو، تعرضت الإمارات مجدداً لهجوم بست طائرات مسيّرة.

وتدل هذه السلسلة من الحوادث على استئناف هجمات الميليشيات العراقية ضد دول الخليج الفارسي بعد فترة من الهدوء النسبي؛ إذ كان آخر هجوم مسجل قبل ذلك قد وقع في ٢٤ أبريل ضد الكويت، فيما انخفض المستوى العام لهذا النوع من الهجمات بعد وقف إطلاق النار في ٨ أبريل.وتشير البيانات المتاحة إلى تسجيل أكثر من ٦٥ هجوماً أو واقعة اشتباك حتى الآن شاركت فيها ميليشيات عراقية ضد دول الخليج الفارسي. ويمثل هذا الرقم نحو ٨ في المئة من قرابة ٨٠٠ هجوم مسجل ضد دول الخليج الفارسي خلال المواجهة، مع تركّز أساسي على الكويت والبحرين. غير أن هذا الرقم يُرجح أن يكون أقل من الواقع؛ إذ تفيد تقديرات سعودية بأن نحو نصف الهجمات بالطائرات المسيّرة ضد السعودية انطلقت من الأراضي العراقية ونفذتها ميليشيات عراقية مدعومة من إيران. وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية في تحليل هذا المسار في مسألة إسناد المسؤولية عن الهجمات؛ فكثير من الهجمات التي تُنفذ من داخل العراق لا يُعلن أحد مسؤوليته عنها علناً، كما أن التمييز بين الهجمات التي تنفذها إيران مباشرة وتلك التي تقوم بها جماعات عراقية متحالفة مع طهران يظل بالغ الصعوبة اعتماداً على المصادر المفتوحة وحدها. ومن ثم، تستند البيانات المتاحة في الغالب إلى الادعاءات العلنية، والتقارير القابلة للتحقق، والأدلة المتاحة للجمهور. والخلاصة الأساسية هي أن الميليشيات العراقية تتحول إلى أداة أكثر أهمية في معادلة الضغط الإقليمي على دول الخليج الفارسي. فالهجوم على محطة براكة، وتزايد الهجمات بالطائرات المسيّرة على الإمارات والسعودية، وبروز العراق بشكل أوضح كنقطة انطلاق للهجمات، كلها مؤشرات على أن التنافس بين إيران والولايات المتحدة في المنطقة قد ينتقل، عبر الجماعات الوكيلة العراقية، إلى مستوى أكثر خطورة وتعقيداً.

https://acleddata.com/expert-comment/are-iran-backed-iraqi-militias-

WASHINGTON INSTITUTE

الحكومة الجديدة في العراق ومرحلة جديدة لحكومة إقليم كردستان؟

إن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي في ١٤ مايو ٢٠٢٦ يتزامن مع بداية مرحلة جديدة من إعادة تعريف موازين القوة داخل النظام الفدرالي في البلاد. ورغم أن الحكومة بدأت عملها في وضع هش بسبب غياب التوافق على وزارات أساسية مثل الداخلية والدفاع والتخطيط، فإنها تكشف أن السياسة العراقية دخلت طور البحث عن توازنات جديدة. فالضغوط الأمنية الناجمة عن الحرب الأمريكية/الإسرائيلية مع إيران، وأزمة مضيق هرمز، وهشاشة صادرات النفط، والحاجة إلى تعزيز الإجماع الداخلي، دفعت بغداد نحو علاقات أكثر براغماتية مع الفاعلين الداخليين والإقليميين. وتبدو حكومة الزيدي، ظاهرياً، استمراراً لنظام المحاصصة القومية ــ المذهبية التقليدي في العراق، لكنها عملياً أقرب إلى صيغة توافقية هشة. فقد تشكلت بدعم من إطار التنسيق الشيعي، ومع أن تأثير القوى القريبة من إيران فيها واضح، فإنها لا تستطيع تجاهل التوقعات الأمنية الأمريكية في العراق. وهذا الوضع يكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى إقليم كردستان، لأن علاقة الزيدي بالفاعلين الأكراد قد تحدد مستقبل العلاقة بين أربيل وبغداد. كما أن حاجة بغداد إلى مسار الطاقة الشمالي، ولا سيما بعد اضطرابات هرمز، زادت قوة التفاوض لدى الإقليم وعززت احتمال انتهاج مقاربة قائمة على التعاون المنضبط بدلاً من الضغط المباشر على أربيل. وعلى مستوى السياسة الكردية الداخلية، دخل التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مرحلة جديدة؛ إذ سعى الحزب الديمقراطي، عبر مقاطعة التصويت على رئاسة الجمهورية، إلى رفع قدرته التفاوضية في بغداد والتأكيد أن تمثيل الأكراد لا ينبغي أن يُعرَّف حصراً عبر الاتحاد الوطني. في المقابل، يواصل الاتحاد الوطني الاستفادة من علاقاته المؤسسية التقليدية مع بغداد والقوى الشيعية والدوائر القريبة من إيران. ويمثل عودة فؤاد حسين، المنتمي إلى الحزب الديمقراطي، إلى وزارة الخارجية مكسباً دبلوماسياً مهماً لهذا الحزب، نظراً للدور الاستراتيجي للوزارة في ملفات تصدير النفط، وتعريف المكانة الدولية لأربيل، وإدارة علاقات الإقليم الخارجية. أما الاتحاد الوطني فحافظ على حضوره الفدرالي عبر وزارتي العدل والبيئة.ورغم أن وزارتي الدفاع والداخلية لا تُمنحان تقليدياً للأكراد، فإن لهما أهمية غير مباشرة كبيرة بالنسبة إلى أربيل والسليمانية. فوزارة الداخلية تكون عادة من حصة القوى الشيعية، ووزارة الدفاع من حصة الفاعلين السنة العرب، لكن المسألة الأساسية بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني هي مدى مراعاة الوزراء المقبلين للحساسيات الأمنية في الإقليم. ويفضل الحزب الديمقراطي شخصيات براغماتية أقرب إلى محور تركيا ــ الولايات المتحدة، بينما يرى الاتحاد الوطني، بحكم شبكات السليمانية السياسية والأمنية، أن الخيارات الأكثر تنسيقاً مع بغداد وإيران أنسب. وفي علاقات أربيل وبغداد، لا تزال أزمة الميزانية ودفع الرواتب القضية المركزية. وقد أظهر استئناف صادرات النفط عبر مسار كركوك ــ جيهان في مارس ٢٠٢٦ أن القدرة على التعاون الفني بين الطرفين لا تزال قائمة. ووافقت بغداد، مقابل دمج جزء من عائدات الإقليم النفطية وغير النفطية في النظام الفدرالي، على استئناف إرسال رواتب موظفي الإقليم. غير أن هذه التفاهمات تبقى مؤقتة وفنية، فيما تظل المشكلة الجوهرية، أي غياب الثقة المتبادلة والخلاف حول الصلاحيات الدستورية، قائمة. أمنياً، بات الإقليم يواجه مخاطر أكثر مباشرة؛ فقد أظهرت الهجمات حول أربيل ودهوك هشاشة بنيته الأمنية. كما تُعد علاقات أربيل مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة تهديداً في نظر الجماعات المسلحة القريبة من إيران، ما يجعل الوجود العسكري والدبلوماسي في الإقليم هدفاً محتملاً. وسيكون الاختبار الرئيسي لحكومة الزيدي هو قدرتها على ضبط الجماعات المسلحة وإخضاعها لسلطة الدولة، وهو هدف يبدو صعباً في المدى القصير. وفي محور أنقرة ــ أربيل ــ بغداد، تتشكل مقاربة براغماتية لا ترقى إلى تحالف استراتيجي كامل، مع تزايد أهمية مسار كركوك ــ جيهان، ومشروع طريق التنمية، وأمن الطاقة، والتنسيق في مكافحة الإرهاب بالنسبة إلى تركيا. ويحاول الإقليم توظيف حاجة بغداد إلى المسار الشمالي، وعلاقاته مع تركيا، واستمرار التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وتجنب التصعيد مع إيران، لتعزيز موقعه. ولذلك فإن المرحلة الجديدة لإقليم كردستان ليست إيجابية بالكامل ولا سلبية بالكامل، بل هي مرحلة «فرص مضبوطة وسط مستويات مرتفعة من عدم اليقين».

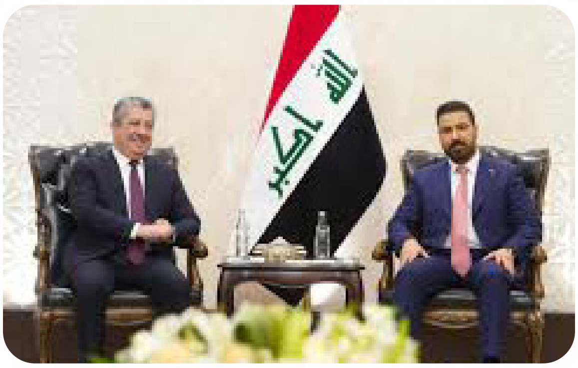

https://orsam.org.tr/yayinlar/irakta-yeni-hukumet-ve-ikby-acisindan-

FOREIGNPOLICY

لحراك الدبلوماسي لشي بعد لقائه مع ترامب

كما وصفوا مشروع الدفاع الصاروخي «القبة الذهبية» الذي طرحه ترامب بأنه «تهديد واضح للاستقرار الاستراتيجي»، وانتقدوا سياسة واشنطن في السماح بانقضاء معاهدة «ستارت الجديدة» النووية بين الولايات المتحدة وروسيا. ورغم اتساع نطاق هذا اللقاء، لم تكن زيارة بوتين مفاجئة؛ إذ إنها الزيارة الرسمية الخامسة والعشرون له إلى الصين، بما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين بكين وموسكو. غير أن احتمال قيام شي جين بينغ بزيارة وشيكة إلى كوريا الشمالية، إذا تحقق، يحمل دلالة مختلفة تماماً. فقد تكون

هذه الزيارة الثانية له إلى بيونغ يانغ بصفته زعيم الصين، والأولى خلال سبعة أعوام. وترتبط الصين وكوريا الشمالية بعلاقات وثيقة منذ عقود؛ إذ تتم تقريباً كل تجارة كوريا الشمالية مع الصين، كما أن كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة التي ترتبط معها الصين بمعاهدة دفاع متبادل. ومع ذلك، فإن التقارب المتزايد بين بيونغ يانغ وموسكو، ولا سيما الدعم العسكري الكوري الشمالي للحرب الروسية في أوكرانيا، دفع موقع الصين جزئياً إلى الهامش. وقد زاد توقيع معاهدة دفاع متبادل بين كيم جونغ أون وبوتين عام ٢٠٢٤ المخاوف من تراجع نفوذ بكين على بيونغ يانغ. ومن منظور الصين، فإن تدفق الأسلحة والتكنولوجيا الروسية إلى كوريا الشمالية قد يشكل عامل زعزعة للاستقرار، خصوصاً أن بيونغ يانغ غالباً ما تتصرف بصورة مستقلة وغير قابلة للتنبؤ. لذلك تسعى بكين إلى إبقاء كوريا الشمالية ضمن مدارها الاستراتيجي.وقد ظهرت مؤشرات هذا المسعى خلال العام الماضي؛ إذ استضاف شي في سبتمبر الماضي كيم إلى جانب بوتين في العرض العسكري ببكين، كما توجه وزير الخارجية الصيني الشهر الماضي إلى بيونغ يانغ، حيث شدد خلال لقائه كيم على ضرورة تعزيز التواصل والتنسيق بين البلدين في القضايا الإقليمية والدولية المهمة. وفي الوقت نفسه، عبّر ترامب مراراً عن رغبته في تكرار لقائه مع كيم عام ٢٠١٩، وقال إنه أثار ملف كوريا الشمالية في اجتماعه الأخير مع شي في بكين، من دون أن يقدم تفاصيل. غير أن كوريا الشمالية اليوم باتت أكثر جرأة وأقل تقيداً مما كانت عليه خلال الولاية الأولى لترامب، سواء بسبب دعم روسيا أو بفعل مليارات الدولارات من العملات المشفرة التي حصلت عليها عبر عمليات سرقة سيبرانية، ما عزز قدرتها على تحمل العقوبات. ومن هذا المنظور، يبدو أن بيونغ يانغ تريد إعادة تعريف علاقتها مع الصين لا من موقع الشريك الأصغر، بل ضمن إطار أقرب إلى الندية داخل مثلث الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وعلى مستوى أوسع، تشكل موجة دبلوماسية شي جزءاً من مسعى الصين إلى إبراز مكانتها الصاعدة في النظام العالمي؛ فبكين تريد تقديم نفسها لاعباً مستقراً، قابلاً للتنبؤ، ومدافعاً عن النظام الدولي، في مقابل صورة الولايات المتحدة كفاعل متقلب وغير مستقر. ويرى محللون أن ثقة الصين بنفسها بلغت مستوى غير مسبوق، وأن قادتها يعتقدون أن كثيراً من الاتجاهات الدولية باتت تتحرك لمصلحة بكين. وفي هذا السياق، تحولت بكين في النصف الأول من عام ٢٠٢٦ إلى مركز ثقل للدبلوماسية العالمية، وتسعى إلى استثمار هذا الموقع لتراكم رأس مال دبلوماسي وترسيخ دورها كفاعل ضروري في حل الأزمات العالمية.

https://foreignpolicy.com/٢٢/٠٥/٢٠٢٦/xi-north-korea-putin-trump-beijing-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة التحليلات المترجمة صورة متماسكة نسبياً للحظة جيوسياسية بالغة الكثافة في الشرق الأوسط ومحيطه؛ لحظة لم تعد فيها الحرب بين إيران والمحور الأميركي ـ الإسرائيلي أزمة عسكرية محدودة، بل تحولت إلى مركز لإعادة تعريف النظام الإقليمي، وأمن الطاقة، ومسارات التجارة العالمية، وتوازنات القوة في العراق، وحسابات دول الخليج الفارسي، بل وحتى المنافسة الأوسع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. والرواية الغالبة في مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية الدولية تفيد بأن المنطقة دخلت مرحلة لم تعد فيها «المخاطر النادرة الاحتمال والمدمرة الأثر» استثناءً، بل جزءاً من واقع صنع القرار. ويأتي مضيق هرمز في صدارة هذه الرواية، لا بوصفه ممراً للطاقة فحسب، بل رمزاً لهشاشة النظام العالمي القائم على حرية تدفق التجارة والطاقة. فقد أظهر إغلاقه أو تعطيله أن فاعلاً إقليمياً يستطيع، عبر مزيج من الصواريخ والمسيّرات والألغام والسيطرة الساحلية والتهديد النفسي، إنتاج كلفة عالمية واسعة. والأهم أن إعادة فتح المضيق لا تعني عودة فورية إلى الوضع الطبيعي؛ فخفض إنتاج النفط والغاز، وامتلاء المخزونات، وتضرر البنية التحتية، وتعثر الصادرات وسلاسل الشحن، تجعل استعادة مستويات ما قبل الحرب مسألة تمتد لأشهر وربما سنوات، كما يوضح مثال الهجوم على منشآت الغاز الطبيعي المسال في راس لفان القطرية. وفي هذا السياق، تبرز الفجوة بين التفوق العسكري الأميركي والنتيجة السياسية؛ فواشنطن قد تكون وجّهت ضربات مؤلمة لقدرات إيران العسكرية والاقتصادية، لكنها لم تحولها بعد إلى نصر جيوسياسي واضح، بينما استطاعت طهران، عبر ورقة هرمز والوكلاء والضغط النفطي والحفاظ على قدرات الردع، نقل الحرب إلى ميدان الاستنزاف الاقتصادي والسياسي. كما كشفت الحرب عن تفاوتات خليجية حادة؛ فالسعودية والإمارات استفادتا من المسارات البديلة نسبياً، فيما بدت الكويت والعراق أكثر عرضة لـ«سجن الجغرافيا»، في حين بقيت طموحات الذكاء الاصطناعي الخليجية قائمة رغم استهداف مراكز البيانات، مع تحول هذه المنشآت إلى بنى مزدوجة الاستخدام تحتاج إلى عقيدة دفاعية جديدة. أما العراق فيظهر في هذه المنظومة بوصفه ساحة تنافس وفاعلاً محتملاً في الوقت نفسه. فتشكيل حكومة علي الزيدي يعكس إعادة ترتيب للتوازنات الداخلية، من تراجع نفوذ نوري المالكي، وصعود دور محمد الحلبوسي، وتنافس الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى بقاء وزارتي الدفاع والداخلية معلقتين، واستمرار معضلة ضبط الجماعات المسلحة. وعلى المستوى الإقليمي، تحاول بغداد لعب دور الوسيط أو ناقل الرسائل بين طهران وواشنطن، غير أن ضعف احتكار الدولة لأدوات القوة، وأكثر من ٦٠٠ هجوم نفذتها جماعات عراقية قريبة من إيران ضد منشآت أميركية، إضافة إلى دورها المحتمل في هجمات على الإمارات والسعودية، يحد من مصداقية العراق كوسيط محايد؛ لذلك يبدو حالياً أقرب إلى «ناقل رسائل قابل للاستخدام» منه إلى «وسيط يصوغ تسوية». وفي الوقت ذاته، يتسع حضور فاعلين غير عرب وغير غربيين في النظام الإقليمي؛ فالصين، عبر دبلوماسيتها الكثيفة مع ترامب وبوتين واحتمال زيارة شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ، تسعى إلى تقديم نفسها مركزاً للدبلوماسية العالمية، بينما تعيد باكستان، تحت قيادة عاصم منير، تعريف موقعها من فاعل أمني هامشي إلى وسيط محتمل وضامن لترتيبات أمنية مع السعودية وتركيا ومصر. والخلاصة أن المنطقة دخلت طوراً من «اللايقين البنيوي»، حيث تتشابك هرمز والطاقة والحروب بالوكالة والذكاء الاصطناعي وبناء الدولة في العراق والدبلوماسية الصينية والعسكرة الباكستانية ضمن إطار واحد: تآكل النظام السابق وظهور نظام تتداخل فيه القوة الصلبة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، ومسارات التجارة، وصناعة الرواية السياسية. الرسالة الأساسية للمخاطب الشرق أوسطي أن هذه الملفات ليست منفصلة؛ فالحرب على إيران، وأزمة هرمز، واقتصاد السعودية، وحكومة العراق، وهجمات الميليشيات، ومستقبل الطاقة، والتنافس الأميركي ـ الصيني، كلها أجزاء من لغز واحد يجعل الشرق الأوسط أحد الميادين الرئيسية لإعادة تشكيل النظام العالمي.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

www.ar.shahidkhames.com